موجودة في اكثر النهار ويشترط ان تكون قبل التضحية الكبرى وفي الجامع الصغير بنية قبل نصف النهار اي قبل نصف النهار الشرعي وفي مختصر القدوري الى الزوال والاول اصح م وبنية مطلقة او بنية نفل واداء رمضان بنية واجب آخر لا في مرض او سفر بل عما يتوهم انه واجب عليه والذي لم يعين عن واجب نواه ش اي اداء رمضان بنية واجب آخر لا في السفر او المرض فانه يقع عن ذلك الواجب واذا لم ينو صوم يوم معين فوى في ذلك اليوم واجبا آخر يقع عن ذلك الواجب سواء كان مسافرا او مقيما صحيحا او مريضا وعبارة المختصر هذا وقع اداء رمضان بنية قبل نصف النهار الشرعي وبنية نفل وبنية مطلقة وواجب آخر الا في سفر او مرض وكذا النفل والنذر المعين الا في الاخيرة على حكم النفل والذي لم يعين حكم اداء رمضان الا في الاخير وهو الواجب الآخر م والنفل بنية وبنية مطلقة قبل الزوال لا بعده وشرط للقضاء والكفارة والنذر المطلق التبييت والتعيين ش المراد بالتبييت ان ينوي من الليل م وان عم الليل ش اي ليلة الثلثين من شعبان م لا يصام الا نفلا ولو صامه لواجب لم يكن ويقع عنه في الاصح ش اي يقع عن الواجب الآخر وقيل يقع نفلا عن غير متعين عنه فلا يتأدى به الواجب م ان لم يظهر رمضانيته والا فعنه ش اي عن رمضان فان صوم رمضان يتأدى بنية واجب آخر م والنفل فيه احب اجماعا ان وافق صوما يعتاده والا يصوم الخامس عشر على المفتى به م وقطع غيرهم بعد الزوال ولا صوم لو نوى ان كان العدو من رمضان فانا صائم والا فلا وكره لو نوى ان كان العدو من رمضان فانا صائم عنه والا فعن واجب آخر ولا فعن نفل ش اي كره ان كان العدو من رمضان فانا صائم عنه والا فعن نفل م فانظهر رمضانيته كان عنه ش لوجود مطلق النية م والا فنفل فيهما ش اي فيما قال والا فعن واجب آخر وفيما قال والا فعن نفل اما في الصورة الاولى فلانه مردد في الواجب الآخر فلا يقع عنه فبقي مطلق النية فيقع عن النفل وفي الثانية لوجود مطلق النية ايضا م ومن رأى هلال صوم او فطر وحده يصوم وان رد قوله وان افطر قضى ش ذكر القضاء فقط بيانا لانه لا كفارة عليه خلافا للشافعي وقيل بلا دعوى ولفظ استهل للصوم مع غم خبر فرد بشرط انه عدل ولو فتوا او امرأة او محدودا في قذف ثانيا وشرط للفطر رجلان او رجل وامرأتان ولفظ اشهد لا ادعو ولا غيم شرط جمع عظيم فيهما ش الجمع العظيم جمع يقع العلم بخبرهم وحكم الفعل يعم الكل م وبعد صوم ثلثين بقول عدلين حل الفطر وبقول عدل لا ش اي اذا شهد واحد على هلال رمضان وفي السماء علة فصاموا ثلثين لا يحل الفطر لانه لا يثبت بقول واحد خلافا لمحمد فان الفطر يثبت بثبيعة الصوم وكم من شيء يثبت ضمنا ولا يثبت قصدا م والاصح كالفطر ش اي في الاحكام المذكورة ٥ ٤

باب موجب الافساد

بفتح الجيم ش اي ما يوجبه الافساد كالقضاء والكفارة م من جامع او جومع في احد السبيلين واكل او شرب عمدا اودواء عمدا او احتجم وظن انه فطره فاكل عمدا وصبي وكفر كالمظاهر ش اي كفارته مثل كفارة الظهار م وهو اي الكفير م بافساد صوم رمضان لا غير ش اي بافساد اداء رمضان عمدا م وان افطر خطأ ش وهو ان يكون

عملا بما قبل ذلك اذا كانت المخلفة متحللة لكن ان قدر بالجمع يكون اصغر من الاول ولا يسع ثمانية ارطال من انواع الحنطة فيكون الاول احوط ثم اعلم ان هذا الصاع هو الصاع العراقي واما الحجازي فهو خمسة ارطال وثلث بالعراقي فالواجب عند الشافعي من الحنطة صاع من الحجازي وعندنا نصف صاع من العراقي وهو ستون مثقالا فالمن اربعون استارا والاستار اربعة مثاقيل فالمن مائة وثمانون مثقالا م وسنوان بن اجاز خلافا لمحمد ش فان عنده لا بد ان تقدر بالكيل واداء البر في موضع يشترى فيه الاشياء اغلب وعند ابي يوسف اداء الدراهم احب وجب على حر مسلم لم يصب الزكوة وان لم يكن ش فذكر ذلك في اول كتاب الزكوة الماء بالجوار مع التيمم او الثوب او نية النجاة في كان له نصاب الزكوة اي نصاب فاضل عن حاجته الاصلية فان كان من احد الثمنين او السوائم او مال التجارة يجب عليه الصدقة وان لم يحل عليه الحول وان كان من غير هذه الاموال كالركاز لا يكون للمستأجر ولا للمتجارة وبهما نتاج النصاب يجب بها صدقة الفطر مع انه لا يجب بها الزكوة م وبهما نتاج النصاب يضاف حولهما الى حول الزكوة ولا يشترط فيه البناء خلافا في وجوب الزكوة الصدقة ش لهذا النصاب نصاب حيوان الزكوة م لنفسه وطعامه فقيرا وخادمه ملكا او مدبرا او ام ولد او كاتبا لا لزوجته وولده الكبير فقيرا لغني بل من ماله ومكاتبه وعبده للتجارة وعبد لا يتقن الا عبده وعبد يبيع ويشتري على احد هما عندي ش هذا عند ابي حنيفة رحمه الله واما عندهما فهي على هما م ولو بيع بخيار احدهما فعلى من تصير له بطلوع فجر الفطر فجب لمن اسلم او ولد قبله ش اي قبل الطلوع وهذا عند ابي حنيفة واما عندهما فالعبرة بالليلة التي تلي اليوم الذي اسلم او ولد فيها م لا لمن مات في ليلته ش خلافا للشافعي فانه يجب عليه لانه ادرك وقت الوجوب م او اسلم او ولد لتحقق ش اي بعد طلوع الفجر فانه لا يجب عليهما اجماعا اما عندنا فلانه لم يدرك وقت الطلوع واما عندهما فلانه لم يدرك وقت الوجوب م وان وجبت جاز بلا فصل بين مدقع وموسر ونذر بتعجيلها ولو آخر لا يسقط الصوم هو ترك الاكل والشرب والوطء من الصبح الى المغرب مع النية وصوم رمضان فرض على كل مسلم مكلف اداء وقضاء وصوم النذر والكفارة واجب وغيرها نفل ش ذكر في الهداية ان صوم رمضان فرضه لقوله كتب عليكم الصيام وعم فرضيته العقد الاجماع ولهذا كفر جاحده والمنذور واجب لقوله تعالى وليوفوا نذورهم وقيل في الحج اشتباه لقوله تعالى ولم يوفوا نذورهم عام خص منه البعض وهو النذر بالمعصية والطهارة وعيادة المريض وصلوة الجنازة فلا يكون قطعيا فيكون واجبا قول المنذور ان كان من العبادات المقصودة كالصلوة والصوم والحج وخوذ لك فنذره ثابت بالاجماع فيكون قطعي الثبوت وان كان سببا للاجماع فليس وهو العالم المخصوص قد يتبعان يكون فرضا وكذا اصوم الكفارة لان ثبوته شبيه قطعي وعند بعض الاجماع وقول صاحب الهداية ان المنذور واجب يمكن انه اراد بالواجب الفرض كما قاله في افتتاح كتاب الصوم ضربان واجب ونفل م وبعض صوم رمضان والنذر المعين بنية من الليل الى التحرية الكبرى لا عند ش اعلم ان النهار الشرعي من الصبح الى المغرب فالمراد بالتحرية الكبرى منتصف النهار فيجب بلا بد ان تكون النية

Copyright © Aligarh Muslim University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)